

ملف المناصرة

أحمد منصور

Ahmed Mansoor

في السجن تنفيذًا لحكم الإمارات

أحمد منصور مهندس وشاعر ومدافع إماراتي عن حقوق الإنسان حائز جائزة مارتن إينالز لعام 2015، وهو محتجز منذ مارس/آذار 2017. ويقضي حكمًا بالسجن 10 سنوات صدر عام 2018، وحكمًا إضافيًا بالسجن 15 عامًا في المحاكمة الجماعية المعروفة بقضية «الإمارات 84» أُيّد في مارس/آذار 2025، ويُحتجز في الحبس الانفرادي في سجن الصدر في أبوظبي.

01
القضية في دقيقة

أحمد منصور مهندس وشاعر ومدافع إماراتي عن حقوق الإنسان حائز جائزة مارتن إينالز لعام 2015، وهو محتجز منذ مارس/آذار 2017. ويقضي حكمًا بالسجن 10 سنوات صدر عام 2018، وحكمًا إضافيًا بالسجن 15 عامًا في المحاكمة الجماعية المعروفة بقضية «الإمارات 84» أُيّد في مارس/آذار 2025، ويُحتجز في الحبس الانفرادي في سجن الصدر في أبوظبي.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
في السجن تنفيذًا لحكم	**20 مارس/آذار 2017**	**الإمارات**

الحكم: السجن 10 سنوات وغرامة قدرها 1,000,000 درهم والمراقبة 3 سنوات (29 مايو/أيار 2018، وأُيّد الحكم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)، ثم السجن 15 عامًا إضافية في قضية «الإمارات 84» (10 يوليو/تموز 2024، وأُيّد الحكم في 4 مارس/آذار 2025).

التهم: نشر أخبار كاذبة بقصد الإضرار بسمعة الدولة، وإهانة مكانة الإمارات وهيبتها ورموزها ومنهم قادتها (قضية عام 2018، قانون الجرائم الإلكترونية)
التعاون مع منظمة إرهابية ودعمها عبر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي (قضية «الإمارات 84»)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن أحمد منصور فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
مسار القضية

9 أبريل/نيسان 2011

اعتقال
القبض عليه بعد دعمه عريضة تطالب بإصلاح ديمقراطي
قُبض عليه دون مذكرة توقيف بعد أسابيع من إطلاقه مع آخرين عريضة في مارس/آذار 2011 تطالب ببرلمان منتخب. وحوكم مع ناصر بن غيث وفهد سالم دلك وأحمد عبد الخالق وحسن علي الخميس في القضية التي عُرفت باسم «الإماراتيين الخمسة»، وبدأت محاكمتهم في 14 يونيو/حزيران 2011.

22 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

فعل آخر
الفريق العامل الأممي يعتبر احتجازه عام 2011 تعسفيًا
خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة في رأيه رقم 64/2011 إلى أن حرمانه من الحرية تعسفي ومخالف للمواد 9 و10 و19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وطلب الإفراج عنه فورًا وتعويضه تعويضًا مناسبًا.

27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

إدانة
الحكم عليه بالسجن 3 سنوات بتهمة إهانة قادة الدولة
أدانت المحكمة الاتحادية العليا الرجال الخمسة بتهمة الإهانة العلنية لكبار مسؤولي الدولة بموجب المادة 176 من قانون العقوبات، وقضت بسجنه 3 سنوات وبسجن كل من الأربعة الآخرين سنتين. ولم يكن لهم حق الطعن لأن القضية نُظرت وفق إجراءات أمن الدولة.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

إفراج
الإفراج عنه بعد تخفيف رئيس الدولة الأحكام
أُفرج عن الرجال الخمسة مساء 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 بعد أن خفّف رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أحكامهم. ولم تُلغَ الإدانات، ولم يُعَد إليه جواز سفره قط، فبقي خاضعًا لحظر سفر فعلي.

20 مارس/آذار 2017

اعتقال
اعتقاله في مداهمة ليلية لمنزله
داهمت قوات الأمن منزله في عجمان قبيل منتصف الليل واحتجزته دون مذكرة توقيف وصادرت أجهزته. وقالت وكالة الأنباء الرسمية إنه احتُجز بتهمة نشر معلومات كاذبة. ولم تعرف أسرته مكان احتجازه لأكثر من عام.

ديسمبر/كانون الأول 2017

ظروف الاحتجاز والصحة
حرمانه من النظارات ومستلزمات النظافة الأساسية في الحبس الانفرادي
منذ ديسمبر/كانون الأول 2017 حُرم من نظاراته ومن معظم مستلزمات النظافة الشخصية، وهو محتجز في جناح عزل في سجن الصدر دون مواد للقراءة أو تلفاز أو مذياع. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأنه ظل حتى وقت قريب دون سرير أو فراش.

29 مايو/أيار 2018

إدانة
الحكم عليه بالسجن 10 سنوات
أدانته دائرة أمن الدولة في محكمة استئناف أبوظبي، التي بدأت محاكمته أمامها في 14 مارس/آذار 2018، بخمس تهم وبرّأته من تهمة تتصل بالإرهاب، وقضت بسجنه 10 سنوات وتغريمه 1,000,000 درهم ووضعه تحت المراقبة 3 سنوات بعد الإفراج عنه.

31 ديسمبر/كانون الأول 2018

الطعن: تأييد الحكم
المحكمة الاتحادية العليا تؤيد الحكم بالسجن 10 سنوات
أيّدت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، وهي محكمة الدرجة الأخيرة، الحكم بسجنه 10 سنوات.

17 مارس/آذار 2019

بدء إضراب عن الطعام
بدء إضراب عن الطعام احتجاجًا على ظروف السجن ومحاكمته
بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على ظروف احتجازه ومحاكمته الجائرة. وأفادت هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان بأنه استمر 25 يومًا حتى 10 أبريل/نيسان 2019.

سبتمبر/أيلول 2019

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب ثانٍ مطوّل عن الطعام

في مطلع سبتمبر/أيلول 2019 بدأ إضرابًا ثانيًا عن الطعام، واقتصر منذ 14 سبتمبر/أيلول على العصير والمياه المعدنية. وأفادت هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان بأنه استمر 49 يومًا، فيما أفادت منظمة منا لحقوق الإنسان بأنه استمر خمسة أشهر على الأقل.

16 يوليو/تموز 2021

فرض الحبس الانفرادي

نقله إلى زنزانة أشد عزلة بعد نشر رسالة كتبها في السجن

بعد أن نشر موقع إخباري عربي في لندن رسالة كتبها يصف فيها معاملته، أفاد مصدر مطّلع هيومن رايتس ووتش بأنه نُقل إلى زنزانة أصغر وأشد عزلة، وحُرم من رعاية طبية ضرورية، وصودرت نظارته.

7 ديسمبر/كانون الأول 2023

إحالة للمحاكمة

إحالته إلى المحاكمة في القضية الجماعية «الإمارات 84»

بدأت المحاكمة الجماعية لـ84 متهمًا أمام محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي، وواجه فيها تهمًا جديدة تتصل بالإرهاب، منها تأسيس تنظيم سري يُدعى «لجنة العدالة والكرامة». وأعلنت وكالة الأنباء الرسمية الإحالة في 6 يناير/كانون الثاني 2024.

10 يوليو/تموز 2024

إدانة

الحكم عليه بالسجن 15 عامًا إضافية في قضية «الإمارات 84»

أدانت دائرة أمن الدولة في محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي 53 متهمًا، وقضت بسجن أحمد منصور 15 عامًا بتهمتي التعاون مع منظمة إرهابية ودعمها عبر مقالات ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. وحُكم على ناصر بن غيث أيضًا بالسجن 15 عامًا، وكان محمد الركن وعبد السلام المرزوقي ومحمد الصديق ممن حُكم عليهم بالسجن المؤبد. وجرت المحاكمة بصورة مغلقة، ولم تُنشر الأحكام.

4 مارس/آذار 2025

الطعن: تأييد الحكم

المحكمة الاتحادية العليا ترفض الطعن في قضية «الإمارات 84»

رفضت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا طعنه لأسباب إجرائية، إلى جانب طعون 52 متهمًا آخرين، فبقي الحكم بالسجن 15 عامًا قائمًا.

أبريل/نيسان 2026

ظروف الاحتجاز والصحة

لا يزال محتجزًا في الحبس الانفرادي في سجن الصدر

حتى أبريل/نيسان 2026 كان لا يزال محتجزًا في جناح عزل في سجن الصدر في أبوظبي، في الحبس الانفرادي لفترات مطوّلة. وفي أبريل/نيسان 2026 أحالت منظمة منا لحقوق الإنسان قضيته مجددًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراجها في التقرير السنوي عن الأعمال الانتقامية، الذي ذكره في أعوام 2014 و2017 إلى 2019 و2021 و2022 و2024 و2025.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال أحمد منصور في الحبس الانفرادي في سجن الصدر في أبوظبي، حيث يقضي حكمًا بالسجن 10 سنوات صدر عام 2018 وحكمًا إضافيًا بالسجن 15 عامًا في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84» أُيّد في مارس/آذار 2025. ويعود أحدث تقرير علني عن وضعه إلى أبريل/نيسان 2026.

الخلفية والعمل

أحمد منصور، المولود عام 1969، مهندس اتصالات وشاعر إماراتي درس في جامعة كولورادو في بولدر، وبدأ العمل في مجال حقوق الإنسان عام 2006. ووثّق حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاكمات الجائرة وأوضاع عديمي الجنسية (البدون) في الخليج، وأسهم عام 2009 في قيادة الاعتراض على مشروع قانون للإعلام عُلّق لاحقًا. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، وفي المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان. وحضر الاستعراض الدوري الشامل للإمارات أمام الأمم المتحدة في 2008 و2009، وكان الإماراتي الوحيد من خارج الوفد الرسمي.

في مارس/آذار 2011 أطلق مع آخرين عريضة تطالب ببرلمان منتخب. وفي أبريل/نيسان 2011 قُبض عليه وحوكم مع ناصر بن غيث وفهد سالم دلك وأحمد عبد الخالق وحسن علي الخميس في القضية المعروفة باسم «الإماراتيين الخمسة». وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 قضت المحكمة الاتحادية العليا بسجنه 3 سنوات بتهمة الإهانة العلنية لقادة الدولة، وأُفرج عن الخمسة في اليوم التالي بعد أن خفّف رئيس الدولة أحكامهم. وكان الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي قد خلص في رأيه رقم 64/2011 إلى أن احتجازه تعسفي. ولم يُعَد إليه جواز سفره قط. وفي أغسطس/آب 2016 كشف مختبر المواطن عن محاولة اختراق هاتفه ببرنامج تجسس، وفي عام 2015 نال جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتسلّمها عبر اتصال مرئي لعجزه عن السفر.

القبض عليه

قبيل منتصف ليل 20 مارس/آذار 2017 داهم عناصر أمن بالزي الرسمي منزله في عجمان واحتجزوه دون مذكرة توقيف وأخذوا أجهزته. وأعلنت وكالة الأنباء الرسمية في اليوم التالي أنه متهم بنشر معلومات كاذبة. ولم تعرف أسرته مكان احتجازه لأكثر من عام. وأشار خبراء أمميون لاحقًا إلى أنه احتُجز في مكان غير معلوم حتى أول جلسة لمحاكمته في 14 مارس/آذار 2018، وإلى أنه لم يتمكن حسب الادعاءات من توكيل محامٍ يختاره.

ظروف الاحتجاز والصحة

يُحتجز منذ القبض عليه في جناح عزل في سجن الصدر قرب أبوظبي. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأنه حُرم منذ ديسمبر/كانون الأول 2017 من نظاراته ومن معظم مستلزمات النظافة، ومن مواد القراءة والتلفاز والمذياع، وبقي فترة طويلة دون سرير أو فراش. وأضرب عن الطعام من 17 مارس/آذار إلى 10 أبريل/نيسان 2019، ثم مجددًا منذ سبتمبر/أيلول 2019؛ وقدّرت هيومن رايتس ووتش مدة الإضراب الثاني بـ49 يومًا، فيما أفادت منظمة منا لحقوق الإنسان بأنه استمر خمسة أشهر على الأقل. وأفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بإصابته بارتفاع ضغط الدم والإرهاق العام. وبعد نشر رسالة كتبها عن معاملته في 16 يوليو/تموز 2021، أفاد مصدر هيومن رايتس ووتش بنقله إلى زنزانة أصغر وأشد عزلة وحرمانه من الرعاية الطبية. وقال خبراء أمميون في 7 مايو/أيار 2019 إن ظروف احتجازه، ومنها الحبس الانفرادي المطوّل، قد ترقى إلى التعذيب. وتنفي السلطات إساءة معاملته ولا تسمح لمراقبين مستقلين بزيارته.

الإجراءات القانونية

في 29 مايو/أيار 2018 أدانته دائرة أمن الدولة في محكمة استئناف أبوظبي بخمس تهم، منها نشر أخبار كاذبة بقصد الإضرار بسمعة الدولة وإهانة مكانة الدولة وهيبتها ورموزها ومنهم قادتها، وبرّأته من تهمة تتصل بالإرهاب. وقضت بسجنه 10 سنوات وتغريمه 1,000,000 درهم ووضعه تحت المراقبة 3 سنوات بعد الإفراج عنه. وأيّدت المحكمة الاتحادية العليا الحكم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، مع اقتراب انتهاء مدة حكمه الأول، مَثُل مجددًا أمام محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي مع 83 متهمًا آخرين في قضية «الإمارات 84»، بتهمة تأسيس تنظيم سري يُدعى «لجنة العدالة والكرامة». وفي 10 يوليو/تموز 2024

أدانت المحكمة 53 متهمًا وقضت بسجنه 15 عامًا بتهمة التعاون مع منظمة إرهابية ودعمها عبر مقالات وتغريدات. ومن المتهمين معه في القضية نفسها ناصر بن غيث الذي حُكم عليه أيضًا بالسجن 15 عامًا، ومحمد الركن وعبد السلام المرزوقي ومحمد الصديق الذين حُكم عليهم بالسجن المؤبد. ورفضت المحكمة الاتحادية العليا طعنه لأسباب إجرائية في 4 مارس/آذار 2025. وجرت المحاكمتان بصورة مغلقة، ولم تُنشر لائحة الاتهام ولا الأحكام. ولا يوضح أي مصدر علني كيفية تنفيذ الحكمين معًا.

ردود الفعل الدولية

تعدّه منظمة العفو الدولية سجين رأي. وطالب خبراء أمميون السلطات بالكشف عن مكان احتجازه في مارس/آذار 2017، وأدانوا في يونيو/حزيران 2018 الحكم الصادر بحقه بوصفه عملًا انتقاميًا محتملًا بسبب تعاونه مع آليات الأمم المتحدة، وأثاروا ظروف احتجازه في مايو/أيار 2019 والتهم الجديدة في يناير/كانون الثاني 2024. وذكر الأمين العام للأمم المتحدة قضيته في تقريره السنوي عن الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في أعوام 2014 و2017 و2018 و2019 و2021 و2022 و2024 و2025، وأحالتها منظمة منا لحقوق الإنسان مجددًا في أبريل/نيسان 2026. وتواصل هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان ومنظمة منا لحقوق الإنسان ومنظمة القلم الدولية المطالبة بالإفراج عنه وإلغاء أحكام إدانته.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/ahmed-mansoor/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org